بيان اليوم
11/12/09

بيان اليوم تحاور أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

التعاطي مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عنوان المرحلة المقبلة من عمل المجلس

المجال الحقوقي لم يصل بعد إلى الفصل بين السياسي والحقوقي

هناك بعض التعثر فيما يخص الإدماج الاجتماعي ناتج عن أسباب موضوعية

هناك أبعاد وجوانب تنفيذية لتطبيق التوصيات لا تدخل ضمن اختصاصات المجلس ولا يمكن تبعا لذلك محاسبته عليها

يرد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على الانتقادات المتعلقة بقصور المجلس في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بأن المؤسسة قامت بكل ما يدخل في اختصاصاتها، وأن الأبعاد التنفيذية ليست من اختصاصاته، وأن الذين ينكرون على المجلس قيامه بما هو موكول له إما يتوفرون على معطيات مغلوطة أولا يريدون الاعتراف بحقيقة الأشياء .

ويرى أحمد حرزني، في هذا الحوار الذي أجرته معه بيان اليوم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بأن الوضع الحقوقي في المغرب حقق مكاسب مهمة لا ينكرها إلا جاحد، وعبر عن أسفه من أن الكثير من الانتقادات باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان تصدر عن أشخاص لا يستطيعون التفريق بن ما هو حقوقي وما هو سياسي ويستعملونها لتصفية حسابات ذاتية .

فيما يلي نص الحوار:

حاوره : محمد ياسين

بيان اليوم
11/12/09

* قبل سنة وجه جلالة الملك رسالة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كيف تقيمون الوضع خلال هذه الفترة؟

■ الرسالة الملكية الموجهة إلى المجلس شكلت قرارات ذات أهمية بالغة، فكما يعلم الجميع فإن الرسالة الملكية كانت إعلانا لرفع المغرب تحفظاته عن الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق المعوقين .

فبالنسبة للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ،استجابت الرسالة لانتظارات الفاعلين في مجال حقوق المرأة، وجاءت لتكريس العديد من المكتسبات التي تحققت قبل 10دجنبر من السنة الماضية .وهذا لا يعني أن أشكال التمييز ضد النساء قد انتهت على الأبد ،مما يبين حجم المسؤولية الملقاة على كاهلنا جميعا والمطروحة على الحركة الحقوقية والمدافعين عن حقوق المرأة، وهذا رهين بمدى قدرتنا جميعا على الأخذ بزمام المبادرة وتحمل المسؤولية في القضاء نهائيا على هذا الحيف .

أما بالنسبة لحقوق الأشخاص المعاقين فإن قرار جلالة الملك كان حاسما في إعطاء دفعة جديدة لهذه الفئة من المواطنين التي تعاني من كثير من الحيف .وفي القريب العاجل ستصدر قوانين ومراسيم ترسخ حقوق هذه الفئة، في إطار التوجه العام نحو الرقي بالقوانين المغربية .

*عهد للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وسط انتقادات بعدم قيام المجلس بهذه المهمة،ماذا تنتظرون لتنفيذ هذه التوصيات؟

■ هناك مع الأسف من يقول بأن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بقيت حبرا على ورق، وهذا تصور غير صحيح على الإطلاق .فإما أن أصحاب هذا التصور لا يعرفون التوصيات الصادرة عن الهيئة، وبالتالي يلخصونها في حلم الانتقال بين عشية وضحاها إلى الكمال المنشود وتدقق حقوق الإنسان من كل جانب، وإما أن نيتهم سيئة

فتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تتعلق بأربعة محاور أساسية، الأول تعويض الضحايا ،والثاني برنامج جبر الضرر، والثالث الكشف عن الحقيقة، والرابع الإصلاحات المؤسساتية .

وعلى الذي يريد المناقشة في هذه التوصيات، أن يأخذ كل محور على حدة لتقديم الحصيلة فيما تم إنجازه .ومع ذلك يمكن القول، بخصوص المحور الأول، المتعلق بتعويض الضحايا، أنه انتهى منه نهائيا .وإذا جمعنا لائحة الأشخاص الذين تم تعويضهم سواء من طرف الهيئة المستقلة للتعويض أوالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أوهيئة الإنصاف والمصالحة، فإننا سنصل إلى حوالي 25 ألف شخص تلقوا شيكات التعويض، وما توصل به الضحايا من تعويض يعتبر بالمناسبة أكبر مبلغ منح في كل تجارب المصالحة المماثلة .وهذا ما يجب أن يعرفه الجميع .

ويمكن أن نضم إلى هذا المحور حق المستفيدين من التعويض من التغطية الصحية، وهو أمر مهم جدا وربما أهم حتى من التعويض، ثم التسوية الإدارية والإدماج الاجتماعي .ففيما يتعلق بالتسوية الإدارية فهناك المئات من الأشخاص الذين سويت وضعيتهم الإدارية وأعيدوا إلى عملهم أو تم تعويضهم عن تغييبهم الاضطراري عن عملهم لمدد متراوحة .

غير أننا نسجل حقيقة بعض التعثر فيما يخص الإدماج الاجتماعي، وذلك ناتج عن أسباب موضوعية يجب على الرأي العام معرفتها .وهي أنه لا يتعلق الأمر بحالات متشابهة لا من حيث السن ولا من حيث المستوى الدراسي ولا من حيث مقر الإقامة ،وهذا هو السبب في تسجيل التأخر مقارنة مع باقي نقط هذا المحور. والمفروض في هذه النقطة أن يتم التعاطي مع كل حالة حالة، ولا يمكن القيام بإجراء جماعي لعدم تجانس الحالات .أما بخصوص المحور المتعلق بجبر الضرر الجماعي، فقد حددت هيئة الإنصاف والمصالحة 11موقعا عبر مجموع التراب الوطني، وأوصت بإطلاق مشاريع لحفظ الذاكرة .اليوم عبر كل هذه المواقع هناك انطلاق تنفيذ 40من المشاريع الخاصة، منها من يشرف على الانتهاء .وفي المستقبل القريب سيتم إطلاق الدفعة الثانية من المشاريع تنتظر فقط الانتهاء من المساطر مع شركائنا الآخرين في تنفيذ هذه المشاريع .وبالتالي فإن هذا المحور لا يثير أي جدل إلا في أذهان أولئك الذين يتوفرون على معلومات مغلوطة أو يتجاهلون الحقيقة .وما على هؤلاء إلا زيارة تلك المواقع للتأكد من ذلك إن كان صحيحا أو خاطئا .

أما بخصوص الكشف عن الحقيقة، فإن هيئة الإنصاف والمصالحة وضعت لائحة بحوالي 700حالة اعتبرتهم من الأشخاص المختفين ومجهولي المصير، وكشفت الحقيقة في جل هذه الحالات، وظل مصير 66حالة عالقا .وهي الحالات الصعبة التي يتطلب الكشف عن حقيقتها المزيد من البحث والتحري .الآن أقول إن جل الحالات من بين الحالات المتبقية قد سويت، وفي الأسابيع القليلة المقبلة سنصدر تقريرا في هذا الموضوع والمواضيع المتعلقة بتوصيات الهيئة .

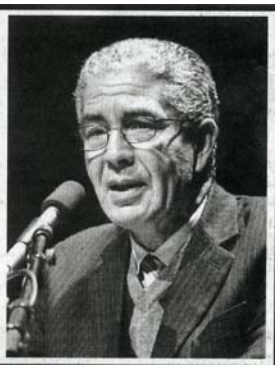

هناك مع الأسف من يقول بأن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بقيت حبرا على ورق، وهذا تصور غير صحيح على الإطلاق .فإما أن أصحاب هذا التصور لا يعرفون التوصيات الصادرة عن الهيئة، وإما أن نيتهم سيئة .

بيان اليوم
11/12/09

وأيضا في هذا الجانب، لا يمكن لأي أحد القول بأن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة حبرا على ورق إذا كنا نتحدث عن تلك التوصيات .

وأخيرا ما يتعلق بالإصلاحات المؤسساتية، فالمطلوب من المجلس، في هذا الصدد، إعطاء رأي استشاري حول الجوانب الثلاثة لهذا المحور .ففي مجال إصلاح القضاء قام المجلس بواجبه وصاغ مذكرة في الموضوع رفعها إلى جلالة الملك، وقد تضمنت الكثير من خطاب جلالته لشهر غشت، والموضوع الآن

وفق ما أعلن عنه الوزير .

أما فيما يخص مراجعة القانون الجنائي وهذا الجانب المهم جدا ,لأنه يجسد الممارسات ومستوى التشبع بالمعايير الدولية في المجال الحقوقي، فإن اختصاصات المجلس تكمن في ملاءمة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية، وأعتقد أننا نجحنا في مساعينا وأخذنا على عاتقنا مراجعة القانون الجنائي، وقمنا بصياغة مقترحاتنا وخلاصاتنا الملموسة رفعت إلى الجهات المعنية، والأمر الآن بين يدي الحكومة التي يرجع إليها اختصاص تقديم المشاريع وإحالتها على البرلمان للمصادقة .

أما فيما يخص معالجة الحكامة الأمنية، فصحيح أننا لم نصدر بعد مذكرة في الموضوع، لأننا، بكل بساطة، لم نستكمل بعد المشاورات مع جميع الأطراف المعنية بالموضوع، وحالما نتمم

الأطراف المعنية بالموضوع، وحالما نتمم
مشاوراتنا سنعمل على رفع مقترحاتنا كما جرى العمل في كل المواضيع السابقة .

بيان اليوم
11/12/09

ينجز على أرض الواقع .أما ترديد أن لا شيء تحقق فهذا غير مقنع لأن المنجزات موجودة في الواقع .

* يرى البعض أن المغرب لازال يعرف بعض الممارسات التي تعود إلى الماضي، كيف ترون الوضع الحقوقي الآن في البلاد وهل المغرب قطع فعلا مع أساليب الماضي؟

■ أعتقد أن كل من يتوفر على قدر من الموضوعية والنزاهة لا يمكن أن لا يقر بأن عهد الانتهاكات الجسيمة الممنهجة لحقوق الإنسان لم

* يعني هذا أن انتقاد قصور المجلس في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في غير محله وقول مردود على أصحابه؟

■ بكل تأكيد، لأنه على الأقل استطاع المجلس القيام بمهمته في كل ما هو مرتبط باختصاصاته، أو في طور القيام به .طبعا هناك أبعاد وجوانب تنفيذية لتطبيق التوصيات لا تدخل ضمن اختصاصات المجلس ولا يمكن تبعا لذلك محاسبته عليها .

والمغرب يعرف كثيرا من أوراش الإصلاح لا يجب مواجهتها بخطاب من العدمية، والأجدى المشاركة فيها وإغنائها بالمشاركات والاقتراحات والأفكار، مثلما وقع بشأن ورش إصلاح القضاء. وأيضا مصاحبة ما يجري وما

تعد قائمة في المغرب، وبالتالي فإن الوضع الحقوقي بالبلاد تغير كثيرا إلى الأحسن عما كان عليه في السابق .وهذا لا يعني عدم وقوع انتهاكات، وسيكون من باب الديماغوجية القول بهذا ,لأنه حتى في البلدان العريقة في الديمقراطية تقع انفلاتات هنا وهناك، لا ترقى إلى مستوى الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويمكن معالجة مثل هذه الانفلاتات بالطرق العادية بواسطة اللجوء إلى القضاء .

أما القول بأن المشهد الحقوقي لم يتغير فهذا لا يمكن أن يصدر إلا

بيان اليوم
11/12/09

عن من ليست له فكرة ولو بسيطة عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في الماضي .

القول بأن المشهد الحقوقي لم يتغير فهذا لا يمكن أن يصدر إلا عن من ليست له فكرة ولو بسيطة عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في الماضي

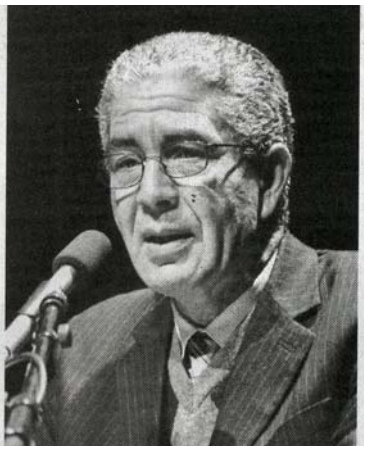

* مثل هذه الانتقادات تصدر عن فاعلين حقوقيين وأشخاص عايشوا المرحلة السابقة؟

■ نعلم جميعا أن المجال الحقوقي في المغرب لا زال لم يصل بعد إلى الفصل بين ما هو حقوقي وما هو سياسي، وللأسف الشديد تصدر مثل هذه الانتقادات وبيانات يغلب عليها منطق تصفية الحسابات الذاتية أكثر مما يغلب عليها الطابع الحقوقي النزيه .

مما لاشك فيه أن تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب كانت تجربة متميزة من حيث خصوصيتها،

من حيث المبادئ والأسس، فإن تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب لم يغلب عليها طابع الخصوصية، بل طابع الكونية. وأهم ما ميز التجربة المغربية أنها استبطنت أهم الخلاصات من التجارب التي سبقتها، واستطاعت أن تختزل تلك الباقة الكونية من الإجراءات التي تشكل فعلا أساس المصالحة .

فإذا كانت تجربة الهيئة

بيان اليوم

11/12/09

المستقلة للتحكيم اقتصرت فقط على تعويض الضحايا، فإن التجربة الموالية استطاعت فهم وإدراك كل جوانب المصالحة، وبالتالي استيعابها بشكل شمولي، من التعويض إلى إعادة الاعتبار للضحايا ثم الكشف عن الحقيقة .

والجانب المتميز أيضا في التجربة المغربية هي تركيزها على إبراز دور النساء، والاهتمام بهن في سبيل الارتقاء

ماهي المبادرات التي يعتزم المجلس إطلاقها في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالمغرب؟

أعتقد أن ما سيطر على همومنا في الفترة الأخيرة هي إصدار تقرير حول متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والتقرير في مراحله النهائية، ويوجد الآن قيد الطبع، ونشعر الآن أننا متحررون أكثر ومؤهلون أحسن لنقل اهتمامات المجلس إلى مجالات أخرى تشمل دائرة أوسع من المواطنين، والاهتمام بفئة من الحقوق لم تنل حظها بما هو أوضح ,وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ,وهي العنوان الأبرز للمرحلة المقبلة لعمل المجلس .

* ورثتم وضعية مريحة، ولكنها في نفس الوقت صعبة بالنظر إلى تاريخ سلفكم في المؤسسة، هل ترون أنفسكم استمرارا لمرحلة بنزكري أم قطيعة معه؟

■ في تقديري هناك استمرارية، فأنا وإدريس بنزكري لنا التقاء فكري، وتقارب في كيفية معالجة القضايا، حتى قبل أن يصبح رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان .وكنا نتشاور في كثير من الأمور والقضايا، وإلى اليوم لازلت أتحاور معه رغم رحيله عن دنيانا.

المغرب يعرف كثيرا من أوراش الإصلاح لا يجب مواجهتها بخطاب من العدمية، والأجدى المشاركة فيها وإغنائها بالمشاركات والاقتراحات والأفكار، مثلما وقع بشأن ورش إصلاح القضاء .وأيضا مصاحبة ما يجري وما ينجز على أرض الواقع .أما ترديد أن لا شيء تحقق فهذا غير مقنع لأن المنجزات موجودة في الواقع .